مجلة الإحياء، المجلد: 20، العدد: 26، سبتمبر 2020، ص - ص: 1033 – 1058
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

# المسألة الثقافية لدى الحركة الوطنية المغربية بالمنطقة السلطانية 1930-1956 "قراءة في وثائق الحركة الوطنية بالمنطقة السلطانية"

# The Cultural Issue of the Moroccan National Movement in the Sultanate Region An Overviewof the National Movement 1930-1956 Documents in the Sultanate Region

**حورية بابة[1]**
كلية العوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة حمه لخضر الوادي
houriadz0@gmail.com

**د/ جمال بلفردي**
معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية
المركز الجامعي بريكة
belferdidjamel@gmail.com

**تاريخ الإرسال: 2020/08/15 تاريخ القبول: 2020/09/02**

**الملخص**:

انطلقت الحركة الوطنية المغربية عقب أحداث الظهير البربري 16 ماي 1930 كرد فعل على محاولات سلطات الحماية الفرنسية للمساس بالهوية المغربية، ولهذا برزت مكانة المقاومة الثقافية في العديد من محطاتها ووثائقها في سياق المطالبة بالإصلاحات الهامة وأهمها: العريضة المطلبية المقدمة في اطار الاحتجاجات ضد الظهير البربري 1930 وتلتها المرحلة الصحفية التي أخذ فيها الإعلام المكتوب السبق في الدفاع عن الهوية المغربية خاصة مع العصر الذهبي لبروز مجلة المغرب الصادرة بباريس جويلية 1932 وجريدة مجلة عمل الشعب الصادرة بالمغرب في 4 أوت 1933 ومطالب الشعب المغربي 1934 ورغم الحركية التي لازمت مطلب الاستقلال 1944 ظلت المقاومة الثقافية كمطلب لدى الحركة الوطنية المغربية، وهذا ما يتضح في وثيقة الاستقلال، وفي وثائق أحزاب وتيارات الحركة الوطنية المغربية على شاكلة حزبي الاستقلال والشورى والاستقلال، وتعززت المقاومة الثقافية المغربية مع موجة التأسيس وإنشاء العديد من المدارس وجمعيات الحركة التي قامت بتوطيد علاقتها بالمؤسسة الملكية والمخزنية للتواصل والحفاظ على استمرارية الموروث الحضاري الإسلامي والعربي في المغرب الأقصى، وقد

[1] - بابة حورية

تفيد هذه الورقة البحثية في إماطة اللثام على الكثير من القضايا الثقافية المغربية في الفترة الممتدة بين 1930- 1956.

**الكلمات المفتاحية**: الثقافية؛ السلطانية؛ الظهير؛ المغربية.

**Abstract:**

The Moroccan national movement was launched after the events of the Barbarian Dahir (decree) on May 16, 1930, as a response to the French protection authorities' attempts to undermine the Moroccan identity. That is why the cultural resistance has emerged in many of its stages and documents in the context of demanding important reforms, the most important of which is: the petition of the demand submitted in the context of the protests against the barbarian decree in 1930, This was followed by the journalistic phase in which the print media took the lead in defending the Moroccan identity, especially with the golden age of the emergence of "Al-Maghrib" magazine published in Paris July 1932, the newspaper "Work of the People" published in Morocco on August 4, 1933, and the demands of the Moroccan people in 1934. Despite the mobility that accompanied the demand for Independence since 1944, Cultural resistance remained a basic and urgent demand of the currents and parties of the Moroccan national movement, and this is evident in the Independence Document, and in the documents of the parties and currents of the Moroccan national movement, such as the Independence and Shura parties, and the Independence. The Moroccan cultural resistance was reinforced with the wave of founding and the establishment of many schools, And the associations of the movement that consolidated its relationship with the Royal and "Makhzen" Foundation to communicate and maintain the continuity of the Islamic and Arab cultural heritage in Maghreb, and this research paper may help us in uncovering many Moroccan cultural issues over the period between 1930-1956.

**Keywords**: The cultural issue – Sultanate (royal region) - Dahir (decree)- the Moroccan.

**المقدمة:**

منذ بداية القرن العشرين بدأت مظاهر الضعف والانهيار تتجلى في نظام الحكم بالمغرب الأقصى، وهذا ما ساعد على فرض الحماية الفرنسية عليه سنة 1912 في ظل معاناة اقتصادية وسياسية وحتى اجتماعية وثقافية، وبعد مقاومة مسلحة استمرت سنوات ثم هدأت، عملت قوى الاستعمار على اخضاع المغاربة ومسخهم وتسخيرهم من خلال الظهائر المختلفة التي تم إقرارها، وكان من الطبيعي أن يكون لذلك رد فعل وطني وخاصة عند مساس السياسة الاستعمارية الفرنسية بمقومات الشخصية الوطنية، وإثر إصدار الظهير البربري 1930 عرف النشاط الوطني المغربي توهجا وتوسعا انطلاقا بمطالب اصلاحية مست العديد من الجوانب منها، ما تعلق بالبعد الثقافي وعناصر الهوية الوطنية المغربية. وعلى هذا الأساس يمكن لنا أن نسوق الإشكالية التالية: **ما مكانة البُعد الثقافي لدى الحركة الوطنية المغربية في سياق المطالبة بالإصلاحات؟ وهل استطاعت الحركة الوطنية المغربية وضع تصورات للعديد من القضايا الثقافية لتبني المشروع الاستقلالي؟**

وجاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على البعد الثقافي كفاعل ومتفاعل في النضال الوطني المغربي، من خلال ابراز دور المقاومة الثقافية في تشكل الوعي الوطني المغربي بمساره السياسي وردود فعل الحركة الوطنية المغربية للدفاع عنها ومكانة المقاومة الثقافية في مطالب الحركة الوطنية المغربية، وربط هذه المكانة بمدى وعي الحركة الوطنية المغربية بالظاهرة الاستعمارية وتصوراتها لبعض القضايا في ظل تبني مشروع الاستقلال.

## 1- مكانة البُعد الثقافي في سياق المطالبة بالإصلاحات 1930- 1944:

يعتبر الظهير البربري 16 ماي 1930 من العوامل والدواعي التي ألهمت الوعي الوطني المغربي، وساهمت في انطلاقة الحركة الوطنية المغربية بمظهرها السياسي في ظل توافر بعض الشروط الموضوعية والثقافية والفكرية، وبالخصوص الغطاء الديني الثقافي والذي كان محور فلكه "الحركة السلفية الإصلاحية "، وبروز شخصيات ساهمت في إيقاظ الوعي المغربي منها

على الخصوص" شكيب أرسلان"[1]، وكذا احتكاك النخب المغربية بالنظم الغربية واليسارية[2].

وانطلقت الاحتجاجات الوطنية المغربية واسعة الحيز الجغرافي ضد الظهير البربري 16 ماي 1930، فمن المسجد الكبير بمدينة سلا على ضفاف وادي الملوك الثلاث" أبي الرقراق"، والتي انطلقت فيها المظاهرات بتاريخ 20 جوان 1930، رافعة شعار اللطيف وصيغتها (اللهم يا لطيف نسألك اللطف بما جرت به المقادير ولا تفرق بيننا وبين إخواننا البرابرة)، وانتشرت هذه الاحتجاجات لتعم غالبية المدن المغربية منها الرباط وفاس في جويلية 1930 وتجاوزت الأحداث في مدينة فاس مسألة الظهير البربري، بل وطرحت مسألة الحماية والتعسف في استعمال السلطة الإدارية، ولعب خطباء المساجد والشبان الوطنيين المغاربة دورا كبيرا في ذلك، وواجهتهم سلطات الحماية بالعنف والاعتقالات بالجملة، وفي خضم هذه الأحداث تقدمت مجموعة من الوطنين باحتجاجاتها لسلطات الحماية الفرنسية ونجحت في الافراج عن المعتقلين وتولدت لديهم فكرة تقديم المطالب، حيث اجتمع وفد الأعيان بمقر المجلس البلدي بفاس يوم 22 أوت لانتخاب 13 عضوا استبعد منهم 6 أعضاء[3]، خمسة من هؤلاء الأعضاء المستبعدين[4] سيتجهون لفكرة التنظيم السياسي، ولكن للظروف السياسة الاستعمارية حتمت عليهم اللجوء إلى التنظيم السري، والمتمثل في "الزاوية" و"الطائفة" [5] وتميزت على أنها المرحلة الأولية لعمل الحركة الوطنية قبل ظهور كتلة العمل المغربي كتنظيم علني[6].

وبمجرد تأسيس النخبة الوطنية للتنظيم السري، بادر أعضاءه لتقديم عريضة مطلبية للسلطات الحماية الفرنسية حملت ما يأتي[7]:

- إلغاء الظهير البربري 16 ماي 1930 وسائر الظهائر والقرارات التي اتخذت لتطبيقه.
- تكوين قضاء موحد يخضع له جميع المغاربة.
- ربط جميع المواطنين بسلطة السلطان الدينية.
- ليس في المغرب دين قومي إلّا الإسلام واليهودية.
- منع الهيئات الأجنبية من استعمال وسائل التبشير.

- اللغة العربية هي لغة البلاد الرسمية ولذلك يجب أن تكون أساسية في البرامج التعليمية.

إن القراءة التحليلية لهذه المطالب تبين لنا، أنها ذات أبعاد ثقافية تجاوزت من خلالها النخبة الوطنية الظرفية المرتبطة بمسألة الظهير البربري، وطرحت فيها العديد من القضايا التي تهتم بالوحدة الوطنية، والملاحظ في هذه العريضة مدى تأثير الزخم الثقافي الذي شهدته النخب الوطنية المغربية في أطوار نشأتها، والتي جاءت في اطار حماية الشخصية المغربية من السياسة الاستعمارية الفرنسية لمحاولة المساس بمكوناتها، من أجل التحكم في المجتمع المغربي بعد تشتيته، قابله تشبث الحركة الوطنية المغربية في ثنايا العريضة المطلبية لضمان حماية الوحدة المغربية، فالمطالبة بقضاء موحد هدفه القضاء على ما جاء في بنود الظهير البريري في اعتماد العُرف البربري كمصدر أساسي للشخصية المغربية في بعض المناطق البربرية بدل الإسلام، وجاء مطلب الدين الإسلامي ليؤكد هذا البُعد الأساسي للشخصية المغربية، بالمقابل أكدت هذه المطالب على أهمية التعليم، من خلال المطالبة باعتماد اللغة العربية كلغة أساسية للتعليم في المدارس الحرة والرسمية المغربية.

وشكلت ثنايا ما حملته العريضة المطلبية مواجهة ثنائية بين المغاربة، وسلطات الاحتلال لما جاءت به الفصول الثمانية للظهير البربري المحددة لفصل العنصر البربري عن العربي بفرض المحاكم العرفية وتدخل السلطة في المجال القضائي الجنائي بالمناطق البربرية، وبهذا يتحقق مخطط الفرنسة بواسطة العُرف[8]، وكان الهدف منه إخماد روح المقاومة المغربية، التي تشكلت عناصرها السياسية وإطارها العام تماما بعد إقرار الظهير مباشرة.[9]

في الوقت الذي أضحت فيه " مجلة المغرب" محطة أساسية للحركة الوطنية المغربية في المنطقة السلطانية، والتي يرجع شرف تأسيسها إلى " روبير جان لونغي" " Robert Jean Longuet في جويلية 1932 وتضاربت الروايات التاريخية حول ظروف تأسيسها خاصة بين المناضلين أبو بكر القادري ومحمد حسن الوزاني، **فالأول** يعتبر أنها من تخطيط أحمد بلافريج الذي أخذ بنصيحة واقتراح الداعية الإسلامي شكيب أرسلان[10]، بينما يسوق

**الثاني** فرضية قيام مجموعة من وطنيي مدينة فاس بتأسيسها بالتعاون مع "روبير جان لونغي"، ووفروا لها الدعم المادي، والمتفق عليه أن خط المجلة كان امتداد لاهتمام اليسار الفرنسي بالقضية المغربية وتفاعلهم مع الظهير البربري خاصة، بعد تعرف المناضلين الوطنيين المغاربة بـ "روبير جان لونغي" عقب أحداث الظهير البربري[11].

وقد جاء في أحد رسائل الداعية شكيب أرسلان التي جاءت على هيئة توصية وجهها لرائد الحركة الوطنية المغربية عبد السلام بنونة: "أرجو أن تكتبوا إلى السيد ا.م في فاس بأنه لم يوجد عمل في المغرب حتى الآن أفيد وافعل من إصدار مجلة "مغرب" التي طعنت الاستعمار في قلبه وستقضي على لوسيان سان وسواء دخلت المغرب أو لم تدخل فتأثيرها واحد والمهم هو باريز وهي هناك يقرأها الجميع.. والخلاصة أنه يجب دوام معاضدتها المالية بأي وجه كان .."[12].

وضمت هيئة تحرير المجلة العديد من الشخصيات اليسارية الفرنسية منها والإسبانية[13] لإعطاء المجلة أصداء واسعة في الرأي العام الفرنسي ولضمان توفير حماية لها وللمناضلين المغاربة كما أشار عليهم الداعية الدرزي أرسلان: "... لا يجوز أن يختل نظام صدورها... أرد عن المغرب من ألف حسام شهير وسنان ظهير.. يكفي أنها على حماية أقطاب من رجال البرلمان الفرنسي لا يقدر أن يتهمم بخيانة فرنسا وهي تحت حماية هؤلاء الأقطاب تدافع عن المسلمين وتقبح الاستعمار الغاشم..."[14].

وقد عملت المجلة على فضح السياسة الفرنسية في المغرب السلطاني، والدفاع عن حقوق المغاربة، من خلال فسح المجال للأقلام التونسية والفرنسية والسورية لعرض القضايا، التي تهم الشعب المغربي والعربي الواقع تحت وطأة الاستعمار الفرنسي[15].

ونتيجة لظروف إقرار الظهير البربري أضحت المجلة من أهم أدبيات الحركة الوطنية ووثائقها في بداية نشأتها، وكانت بمثابة الدعامة الأساسية للحركة الوطنية المغربية، أين ساهمت في هيكلتها بل وفي صياغة مطالبها واهتمت بالمقاومة الثقافية بالدرجة الأولى، والتي جاءت موضوعاتها في أعمدة

صحفية منذ صدورها سنة 1932 إلى غاية توقفها في أكتوبر 1935[16] وتتضح لنا مكانة البعد الثقافي فيها من خلال تطرقها لعدة موضوعات أهمها:

أ- **اظهار خطورة الظهير البربري على وحدة المغرب الثقافية والترابية**: حيث خصصت المجلة في كل عدد منها على الأقل مقالا يتناول السياسة البربرية وتبيان أثارها عن هوية المغربية[17] بل وتخصيص عدد كامل للقضية البربرية باللون الأخضر[18]، ومن بين المقالات التي تناولت السياسة البربرية: "السياسة البربرية والوضعية المغربية"، و"المسألة البربرية وردود الفعل العنيفة"، و"الظهير البربري"، و"القانون العرفي المغربي"[19]. كما نشرت المجلة اعلانات للكتب التي تنشر لفضح السياسة البربرية في المغرب ومنها كتيب "عاصفة في المغرب"، أو" أخطاء سياسية الحماية في المغرب" بإمضاء مسلم بربري، وكتاب " غوستاف بابان " المغرب بدون قناع"[20].

ب- **مواجهة السياسة التعليمة الفرنسية المبنية على التقسيم الاجتماعي**: وهنا نشير لمقالة بعنوان: "مشكلة التعليم في المغرب" في العدد العاشر من المجلة[21]، وفيها حاول صاحبه فضح ادعاءات سلطات الحماية الفرنسية بتعليم المغاربة وإكسابهم الأسس الحضارية الحديثة التي يستحقونها، وفيها قامت الإدارة الاستعمارية بتحديد نظام تعليمي يتميز بالعنصرية والتقسيم الاجتماعي لفئة معينة من المغاربة خاصة على مستوى المرحلة الثانوية، ويتم تعليمهم باللغة الفرنسية على أساس عملي ومهني لربطهم بفرنسا وضمان استمرار السيطرة الاستعمارية[22]، وكشفت مقالات أخرى بإمضاء حملت توقيع "لونغي" عن حقيقة الممارسات الاستعمارية من خلال السياسة الفرنسية التعسفية التي مارسها بعض أعوان إدارة الحماية مثل المراقبين المدنيين وضباط الشؤون الأهلية في حق الوطنيين المغاربة وبعض المتعاطفين الفرنسيين الاشتراكيين مثل ما حدث مع أحد المعلمين الفرنسيين الاشتراكيين بفاس الذي نفي إلى الجزائر نتيجة فضحه لحقيقة الممارسات الشنيعة لسلطات الحماية الاستعمارية الفرنسية [23].

ج- **مقاومة التبشير والتنصير في جبال الأطلس** [24]، ومعها تم توقيف المجلة رغم محاولات مؤسسها "روبير جان لونغي" Robert Jean Longuet،

وبعض الشخصيات اليسارية مراسلة السلطات الفرنسية في أمر التوقيف، إلّا أن محاولاتهم باءت بالفشل، بل وتعرض مؤسسها اليساري للمضايقة والمقاطعة من طرف إدارة الحماية[25].

هذا، ورغم الدور الذي لعبته مجلة " المغرب" إلّا أن الحركة الوطنية أسست لها لسانا آخر بعيدا عن دعم اليسار الفرنسي خاصة بعد امتلاكها للقوة التعبوية ورصيدا من المقاومة السياسية مكنّها في الاستثمار في مجال الدفاع عن المقومات المغربية[26]، علما أن هذه المجلة أخذت مسمى " مجلة عمل الشعب"، وقد أسسها المناضل المغربي محمد بن حسن الوزاني بتاريخ 4 أوت 1933 رغم معارضة بعض من أعضاء تنظيم الزاوية لفكرة تأسيس المجلة[27]، وكانت حاجة الحركة الوطنية المغربية للسان حالها إعلاميا من داخل الحركة، بعدما أضحت المجلة اليسارية لا تلبي مطالبها السياسية والاجتماعية، واتبعت المجلة الجديدة آليات العمل والنشر الذي كانت عليه المجلة الأولى بترديدها لنفس النداء والدعاء، وعبارات الاحتجاج وعهد اللطيف، غير أنها سجلت انتقالا للحركة الوطنية المغربية من طور التنديد بالسياسة البربرية إلى تفعيل طور الكفاح الوطني "الاستقلالي" إعلاميا وسياسيا[28].

ومن أهم المواقف التي تبنتها المجلة في مقاومتها الثقافية دفاعها عن الأوقاف المغربية، وفي هذا الصدد قامت المجلة بنشر العرائض التي أرسلها أهالي الرباط والدار البيضاء وفاس، إلى السلطات الفرنسية والسلطان المغربي من أجل استرجاع هذا المكسب الحضاري والمادي للمغاربة، واعتبرت في مقالات عدّة لها أن قضية الأوقاف جزء هاما من التراث المغربي الأصيل وجب المحافظة عليه من أن تمتد له يد المستعمر، خاصة مع تماطل نظام الحماية الفرنسية في إهانته له، بل ولم يحترم ما جاء في بنود معاهدة الحماية فيما تعلق بهذه المؤسسات الإسلامية والأحباس[29].

وتبنت المجلة العديد من المواقف للدفاع على قضايا الأمة المغربية واستطاعت أن تكوّن جبهة للمقاومة الثقافية، ويتضح ذلك في العديد من المقالات التي عالجت القضايا الثقافية ومنها: التعليم، وإصلاح العدلية والسياسة البربرية، والمشكلة الفلسطينية، والعلاقات الإسلامية واليهودية في المغرب،

والحركة السلفية، وحركة الكنيسة والتبشير في المغرب، ومقاومة الخمور وقضية الأحباس والأوقاف، وقضية المرأة المغربية[30].

وعلى إثر اندلاع أحداث فاس بتاريخ 11 ماي 1934 تم منع مجلة "عمل المغرب" من الصدور[31]، وتزامن ذلك مع منع دخول مجلة " المغرب" إلى المغرب، وهذا ما جعل الحركة الوطنية المغربية تدخل وتمر في الوقت ذاته بمرحلة فراغ كبير بعدما فقدت منابرها الإعلامية، بيد أن الحركة الوطنية اكتسبت مشروع برنامج ظهر على أعمدة المجلتين، غير أنهما أكسبتا الوطنيين المغاربة خبرة كبيرة في المجال الدعائي بعدما أتيحت لهم فرصة الاحتكاك بالتنظيمات اليسارية وروادها داخليا وخارجيا. [32]

وفي ظل هذه الظروف أصبحت الحركة الوطنية المغربية في مفترق الطرق وبحاجة إلى الانتقال من مرحلة المطالبة الصحفية الإعلامية إلى مرحلة المطالبة السياسية لذا عملت على إيجاد آليات عمل بديلة [33]، وهكذا وبتاريخ أول ديسمبر 1934 قدّم الوطنيون المغاربة لسلطات الحماية في باريس والرباط وللسلطان محمد بن يوسف "مطالب الشعب المغربي"، أو"مخطط الإصلاحات المغربية"، وبعدها مباشرة تبلورت فكرة أول تنظيم سياسي علني تحت مسمى" كتلة العمل المغربي" ساهم في امتلاك الحركة الوطنية المغربية لإطار سياسي يشتغل بصفة علنية.[34]

إن التعرض لجوانب من وثيقة دفتر مطالب الشعب المغربي 1934م يتضح لنا مدى محوريتها نظرا للمكانة المرجعية التي كانت عليها برامج وأطروحات الحركة الوطنية المغربية لغاية 1943م، خاصة وأنها جاءت في إطار ردّ الفعل على محاولات المس بالهوية المغربية دون المطالبة بالاستقلال، وساقت الوثيقة مطالب الشعب المغربي في 134 صفحة بداية بديباجة ثم مقدمة بعنوان الحماية، أما القسم الثاني فجاء بعنوان كيفيات تطبيقها، وفي هذا الجزء نوقشت تناقضات الحماية الفرنسية وسياستها في المغرب، ثم خمسة أبواب:

**الباب الأول**: الإصلاحات السياسية.

**الباب الثاني**: الإصلاحات القضائية.

**الباب الثالث**: الإصلاحات الاجتماعية.

**الباب الرابع**: الإصلاحات الاقتصادية والمالية.

**الباب الخامس**: الإصلاحات الخاصة.

ومن خلال عرضنا الشكلي لوثيقة "مطالب الشعب المغربي" لاحظنا مدى تمسك الحركة الوطنية بالإصلاحات الفرنسية دون المطالبة بإزالة الحماية، ففي المقدمة عرضت اتفاقيات الدول الاستعمارية قبل معاهدة الحماية وآراء القانونين في نظام الحماية الذي انحرف بين عشية وضحاها إلى النظام الاستعماري المباشر[35].

ولم تتوقف الوثيقة على نقد وثيقة الحماية انطلقت بل وطرحت على وجود الشخصية المغربية ظاهريا، ومستشهدة بتصريحات مسؤولي الحماية لترسيخ الحكم المباشر وإلغاء الدولة المغربية، وفي سياق هذا النقد حاولت وضع التاريخ كمقوم بل والعامل الأبرز لإثبات وجود هذه الدولةّ: "فالمغرب بقيت كدولة مستقلة منذ القرن الثاني هجري، حافظت على استقلالها دائما دون التبعية حتى للخلافة الإسلامية"[36].

ومما تجدر الاشارة اليه وفي باب الإصلاحات السياسية، وفي إطار دفاع الوثيقة على مبدأ الوحدة الوطنية طالبت بحماية الجنسية المغربية من "الانسلاخ"، و"التجنيس" التي قد يأتي على قيمها مع مرور الزمن، تماما مع مطالبها لتسريع عملية الإصلاحات من قبيل حضر التخلي على الجنسية المغربية للمغاربة سواء المسلمين أو اليهود لصالح الجنسية الفرنسية، وكذلك قمع المندسين أو أدعياء التجنيس من المغاربة اليهود أو المسلمين الذين يدعون أصولا جزائرية أو غيرها، واعتبار أي شخص ولد في الخارج من أب مغربي ذا جنسية مغربية، ومنح الجنسية المغربية لكل شخص مغربي بالولادة[37].

وتتضح مكانة الهوية كمحور في البُعد الثقافي من خلال الدعوة إلى جعل الفقه الاسلامي والظهائر مصدرا للقانون الوضعي الذي يطبق في كل المحاكم الشرعية والمخزنية، ودفاعا عن اللغة العربية دعت إلى تعريب الإدارة من خلال جعل اللغة العربية لغة المراسلات وتسجيل الأحكام وتحرير العقود بل طالبت بجعل طوابع الدولة المخزنية وخواتمها باللغة العربية إضافة إلى الفرنسية وإدراج الظهائر الشريفة والقرارات باللغة العربية في الجريدة الرسمية العربية وإصداره نفس وقت صدور الطبعة الفرنسية[38].

ووعيا بأهمية المسألة التعليمية التي كانت محور مرافعات التيار السلفي[39]، فقد دعى البرنامج إلى إجبارية التعليم، وتوحيد برامجه "أي لا يعتمد على التقسيم الاجتماعي"، وجعل اللغة العربية، والدين الإسلامي، والتاريخ والجغرافيا المغربية من المواد الأساسية في مستوى التعليم الابتدائي وتخصيص الوقت الكافي لهذه المواد في البكالوريا، والاهتمام بالتعليم الديني من خلال تخصيص ميزانية مناسبة بالإضافة إلى موارد الأحباس وجلب المعلمين من المشرق العربي، والسماح بإنشاء مدارس التعليم الحر[40].

وما يؤكد مركزية التعليم في فكر النخبة الوطنية المغربية للمحافظة على الشخصية الوطنية الغربية هو تأسيس لجنة التعليم من طرف كتلة العمل المغربي، حملت في تركيبتها البشرية سبعة أشخاص من أبرز أعضاء الكتلة وعملت على نشر التعليم في الحواضر المغربية، بإنشاء المدارس الحرة، ففي فاس بلغت عشرة مدارس سنة 1935 بطاقة استيعابية بلغت 1439 تلميذا، ثم قفزت إلى عشرين مدرسة ثم 21 مدرسة سنة 1943 بمجموع التلاميذ فاق عددهم 3755 كما شجعت التعليم في القرى والمداشر، وبالتحديد المناطق التي استهدفتها السياسة البربرية ومنها منطقة أزوز والخميسات ومناطق الأطلس المتوسط المجاورة لمنطقة بن ملال مرورا بقصبة تادلة وأبي الجعد والقصابي ومناطق الأطلس وميدليت، ووجدة[41].

ونتيجة لعدّة تطورات قرر قادة الحركة الوطنية المغربية إعادة هيكلة كتلة العمل المغربي، فأجتمع تسعة من أفرادها في جانفي 1937 من أجل تعيين لجنة تنفيذية جديدة، في ظل غياب " محمد حسن الوزاني"، وأسفر الاجتماع على انتخاب المناضل علال الفاسي رئيسا للحزب، ومحمد حسن الوزاني أمينا عاما وهو الأمر الذي لم يتقبله هذا الأخير[42]، مما أدى إلى انفصاله عن الحزب وتأسيسه لـ "حزب الحركة القومية" خلال سنة 1937 في حين أسس علال الفاسي في البداية "الحركة الوطنية لتحقيق المطالب" الذي حول فيما بعد إلى "الحزب الوطني لتحقيق المطالب" وأسس له " جريدة الأطلس" كناطقة رسمية إعلامية للحزب.

وشكل الخلاف بين الوزاني وعلال الفاسي محور تغذية العديد من الإشكالات الاجتماعية والثقافية التي طالما عانت منها مكوّنات المجتمع المغربي منذ مطلع القرن العشرين ومنها الرغبة في الانقسام أو الذوبان بين العرقين العربي والبربري، وبين العنصر الأندلسي والأصلي، وبين الفاسيين والسلاوين، وبين الأشراف والعلمانيين(43).

ومباشرة بعد تأسيس الحزب الوطني لتحقيق المطالب 1937 قام بتقديم مذكرة تضمنت سياسة اليسار الفرنسي منذ 1932 الذي لم يقدم أي شيء للمغاربة رغم وعوده منذ ماي 1936، وجاء فيها نقده للوعود الزائفة التي أعطاها اليسار الفرنسي للمغاربة، والملفت للانتباه أن المذكرة أعطت جانبا هاما للجانب الثقافي حيث انتقدت بشدة الأوضاع الثقافية المزرية التي كان عليها المغاربة، وأهمها إقصاءهم من التعليم العصري وعرقلة التعليم التقليدي، كما واصل الحزب ضغطه على اليسار الفرنسي أثاء الندوات الحزبية والمؤتمرات الدولية فخلال المؤتمر الرابع والثلاثين لليسار في مدينة مرسليا سافر المناضلين: علال الفاسي ومحمد اليزيدي مرفقين ببرقية تضمنت المطالب التي وعد بها اليسار الفرنسي، وجاءت فيها تقييما للأوضاع التي عانى منها المغاربة خاصة الأوضاع الثقافية التي أضحت ألعوبة في يد سلطات الحماية، ونتيجة للضغوط التي مارسها الحزب الوطني لتحقيق المطالب من خلال هذه المذكرة فقد تبنى الحزب الاشتراكي العديد من القرارات أهمها حرية الصحافة وحرية تأسيس الجمعيات وحرية العمل النقابي، كما تبنى فكرة تطوير التعليم الإسلامي(44).

هذا وتبين مبادئ الحزب الوطني لتحقيق المطالب أهمية البُعد الثقافي من خلال الدعوة للتمسك باللغة العربية وبالنظام الملكي، وتمسكه بتطبيق المطالب المستعجلة، وقد جاء في مؤتمره المنعقد بتاريخ 13 أكتوبر 1937م: "إن كل تفاهم مع الحكومة، لا يمكن إلّا بعد العدول عن خنق الحريات والاضطهادات، وبعد تنفيذ المطالب المستعجلة"، وفي هذا الصدد نظم الحزب مظاهرات في مدينة الخميسيات في 22 أكتوبر 1937م وقدم احتجاجاته للإقامة العامة

لمواجهة زيارة الأجانب الكاثوليكيين لكنيسة "تيريز" التي أقامتها إدارة الحماية الفرنسية في ذات المدينة[45].

ونفس المضمون نجده عند حزب الحركة القومية رغم ما يؤخذ على هذا الحزب على مسار توجهه الليبرالي[46] حيث جسد الحزب برنامجه "السياسة القومية" في ثلاثين نقطة والذي يعد استمرارية لمطالب الشعب المغربي، حيث نقرأ في خطاب البعد الثقافي نفس المطالب التي ذكرت سابقا في وثيقة مطالب الشعب المغربي[47]، وتجسدت مبادئه في الحفاظ على ثلاثية الخطاب المقدس في المغرب "الإسلام العروبة والكيان المغربي".[48]

ففي سياق المطالبة بالإصلاحات تجسدت المكانة المحورية للبُعد الثقافي من خلال محورين **أولهما**: دورها كفاعل في بروز الوعي الوطني بمظهره السياسي **وثانيهما:** المقاومة الثقافية وإبراز الهوية المغربية كمرتكز أساسي في مطالب الحركة الوطنية المغربية بالمنطقة السلطانية، ويمكن إرجاع أسباب ذلك إلى نشأة الحركة الوطنية المغربية التي عرفت قبل تبلور روابطها التنظيمية السياسية مبدأ المحافظة على المرجعية ثقافية للمغاربة.

**ثانيا: تصورات القضايا الثقافية في سياق المطالب الاستقلالية:**

خلال الحرب العالمية الثانية فُتحت أفاق التحرر أمام الحركة الوطنية المغربية، وذلك أن مفهوم الظاهرة الاستعمارية التي تكونت منذ القرن الخامس عشر نجدها قد تفاعلت مع ثورات القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ،ومعها شهدت الحركة الوطنية المغربية تطورات في فلسفتها السياسية ونوعية أطرافها، وتبدأ مرحلة بداية تراجعها خاصة مع بروز تيارات مناهضة لها داخليا، وبروز أطراف وقوى جديدة كفواعل في المجتمع الدولي[49]. فظهور ميثاق الأطلسي 14 أوت 1941، والذي حدد فيه الإنجليز موقفهم من الحركة الاستعمارية الفرنسية في الشام، ونزول قوات الحلفاء بقيادة أمريكية في المغرب الأقصى في 8 نوفمبر 1942، وبروز الدعاية المحورية "الإيطالية، والألمانية" التي كانت تبث من برلين وتطوان وروما واشبيليا للتحريض على الاستعمار الفرنسي في أقطار المغرب العربي، وزاد مركز فرنسا تضعضعا مع احتلال عاصمتها باريس من طرف القوات الألمانية، كل هذه العوامل

أعطت دفعا للحركة الوطنية المغربية لتنشط في السرية التامة ضد المصالح الفرنسية في المغرب السلطاني[50].

ويجدر بنا الحال في هذا الصدد إلى التذكير بأهمية اللقاء بين الرئيس الأمريكي والسلطان محمد الخامس في أنفا بتاريخ 22 يناير 1943 إثر إنزال القوات الإنجليزية الأمريكية بإفريقيا الشمالية، وبحضور المقيم العام الفرنسي بالمغرب " نوكيس" وتضاربت الروايات التاريخية في تحديد ما جاء في مضمونها، ولكنه دون شك أعطى دفعا وأملا لنشاط وعمل الحركة الوطنية المغربية[51].

أما على المستوى الإقليمي فتم تأسيس جامعة الدول العربية بتاريخ 22 مارس 1945، وشكل الحدث مرحلة هامة في تطور الحركة القومية العربية عامة والمغربية بالأخص، وحظي استقلال دول المغرب العربي عامة باهتمام بالغ لدى الهيئة الإقليمية العربية سواء في مؤتمرات القمم، أو على مستوى الاجتماعات الدورية لوزراء الخارجية العرب، أو على مستوى الأمانة العامة للهيئة العربية[52].

وفي ظل هذه الظروف أفصحت الحركة الوطنية المغربية على مواقفها بصدور عريضة الاستقلال في 11 جانفي 1944م سلمت في اليوم نفسه إلى السلطان والسلطات الفرنسية والانجليزية والأمريكية وقد جاءت معززة بأكثر من 50 توقيعا، ويتبين من خلالها الرغبة في وضع برنامج وطني ثابت وبتبني مضمون سياسي محور فلكه الاستقلال الوطني، وتعزز هذا المطلب بعرائض مساندة له وبتبني القصر المخزني له[53]، ورغم تحرج الحركة القومية في البداية إلّا أن الظروف جعلتها تسيير مع هذا التيار فأصدرت وثيقة 13 جانفي 1944م بنفس مضمون الوثيقة السابقة[54]، كما ساندت أحزاب الشمال هذه الخطوة بتقديم رسالة تأييد للسلطان محمد بن يوسف بتاريخ 29 فيفري 1944م[55].

وبذلك استطاعت الحركة الوطنية المغربية أن تخطو خطوة نوعية على مستوى المطالب التي ظلت على امتداد الفترة الفاصلة بين صدور الظهير البربري 16 ماي 1930 إلى غاية سنة 1943 تتدد بالظهير كمرحلة أولى،

وأرادت تحقيق شطرا من الإصلاحات التي عرضتها سلطات الحماية في مرحلتها الثانية، ومتجاوبة مع مبدأ التدرج المطالب تجلت أسماها في فهم طبيعة الظاهرة الاستعمارية والوعي بمخططاتها في مرحلة تالية.

وقد جاء مضمون الوثيقة ليؤكد ثابتا تاريخيا طالما أكدت عليه مواثيق الدولة العلوية، وهو قدم نشأة الدولة المغربية، كما ذكرت بالغاية التي من أجلها أقيم نظام الاستعمار، لتخلص إلى أن السلطات الفرنسية قد بدلت نظام الحماية بنظام حكم مباشر هدفه الاستعمار، وبهذا أقّرت بإخفاق تجربة المطالبة بالإصلاح في إدانة واضحة لنظام الحماية، وهو توجه جديد في نضال الحركة الوطنية المغربية، ويستمر هذا التأكيد في مجمل وثائقها وأدبياتها، كما عرجت الوثيقة على حيثيات الوضع الخارجي في مجال الاعتراف بحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، تماما مع ما حمله ميثاق الأطلسي من مواد وبنود متعلقة بمسألة مساعدة الشعوب المستعمرة على استرداد حقوقها السياسية والسيادية.[56]

لتختم الوثيقة بتأكيدها على التواصل مع إطارها العربي الإسلامي في تبنيه للسياسة الداخلية ومما جاء فيها: "... أن يلتمس من جلالته أن يشمل برعايته حركة الإصلاح التي يتوقف عليها المغرب في داخله، ويكل لنظره السديد إحداث نظام سياسي شوري شبيه بنظام الحكم في البلاد العربية الإسلامية، تحفظ فيه سائر عناصر الشعب وسائر طبقاته وتحدد فيه واجبات الجميع والسلام"[57].

إن تطور التمسك بمطلب الاستقلال عند أطياف الحركة الوطنية المغربية أصبح هدفا لا بديل عنه ويمكن تحقيقه مع مرور الوقت، ويعكس وعيا متقدما في مجابهة الظاهرة الاستعمارية سياسيا، وهذا ما سيفقد المكانة الأساسية للمقاومة الثقافية التي حظيت بها ضمن سلم أولوياتها على امتداد فترة المطالبة بالإصلاحات منذ إقرار الظهير البربري 1930 إلى غاية 1943[58]، فالعماد الثقافي سيصبح جزء من مشروع الاستقلال، ولا يمكن له أن يتطور ويبدع مادام الكيان السياسي مهدد[59].

ولكن هل استطاعت الحركة الوطنية مع تبنيها لمطلب الاستقلال كهدف رئيسي لها في وضع تصورات للمضمون الثقافي المغربي، ومعالجة الكثير من القضايا الثقافية على عهد الفترة المدروسة.؟

إن قراءة أدبيات الأحزاب والتيارات السياسية المغربية في هذه الفترة تبين أنه رغم مطالبها بالاستقلال إلّا أن البرامج والتصورات تميزت بالغموض، ويتضح هذا لدى حزب الاستقلال حيث جاء في نظامه الأساسي في سنة 1945 محددا الغايات الأساسية للحزب ونوردها فيما يأتي:

1- تحقيق استقلال البلاد ووحدتها.

2- تأسيس دستور ديمقراطي وحكومة شعبية في ظل العرش المغربي العلوي.

3- تربية الأمة تربية سياسية ديمقراطية.

4- تكوين نهضة اقتصادية تضمن اليسر لسائر أفراد الأمة.

5- توجيه تطور البلاد الاجتماعي والثقافي نحو حضارة وطنية اسلامية عربية.

من خلال هذه الغايات والأهداف تتبين لنا الخطوط العريضة للحزب دون تفصيل في توجهها الوطني بتمسكها بالسلطان أولا، وفي التشبث بعنصر الهوية في بعدها الإسلامي العربي ثانيا، دون إعطاء أي تصورات واضحة لها، وهذا ما يقرّه علال الفاسي في كتابه "الحركات الاستقلالية: "... بل الواجب علينا وقد جلينا فضائلها أن ننبه لبعض مواطن النقص التي يجب العمل على إتمامها وأول هذه النقائص في نظرنا هو ما يرجع لنقص النظرية... لأننا نعتقد أن الاستقلال ليس إلّا وسيلة لتحقيق أهدافنا العظيمة في إصلاح حال الأمة وإسعادها، ونحن وأن كنا عارفين بالخطوط العامة والخاصة لما سنقوم به بعد الاستقلال إلّا أن ذلك لا يكفي بل يجب أن نفصل أفكارنا ضمن برنامج عام على غرار ما قمنا به نحن المراكشيين يوم كانت حركتنا إصلاحية بحتة.." [60].

وهذا الطرح نجد سنده في موضع آخر من تصدير كتابه النقد الذاتيّ: "لقد دعوت في خاتمة كتابي الحركات الاستقلالية في المغرب العربي رجال هذه الحركات أن يهتموا بتكوين النظرية ووضع البرنامج المفصل الذي يسهل علينا طرح الاصلاحات العميقة... وهذه الخطوة التي أتقدم بها الآن في هذا

الاتجاه تضع بين يدي أبناء وطني توجيهات تقف بهم عند كل نقطة، وتحملهم على التفكير فيها وتكوين النظرية الصحيحة... ومن المناسب أن أنبه إلى ما أعرضه الآن إنما أقدمه بصفتي الشخصية؛ أي لا بصفتي زعيما لحزب الاستقلال"[61].

وفي هذا الصدد رسم حزب الشورى والاستقلال[62] أهدافه البعيدة في ميثاقه دون تفصيل: "فالغاية الأصلية لحزب الشورى والاستقلال هي تثبيت سلامة المغرب وشعبه وللوصول لذلك يضع نفسه في طليعة الأمة للسير قدما بكل عزم وتصميم في طريق الثقافة والنهضة، وفي طريق النهضة الفكرية والاجتماعية والاقتصادية".

ويضع أهدافا عاجلة تمثلت في:

- نهضة في نطاق الوحدة السياسية والترابية للأمة المغربية على أسس حديثة وديمقراطية.
- إبطال نظام الحماية بالمغرب، وكل أشكال الهيمنة الأجنبية، وإعادة السيادة الكاملة للأمة المغربية عن طريق الاستقلال السياسي والاقتصادي.
- إنهاء النظام الحالي "الحماية الفرنسية" القائم على الامتيازات الاجتماعية الفردية والجماعية، وإقامة ديمقراطية شعبية سياسية واجتماعية واقتصادية في اطار ملكية دستورية.
- ضمان الحقوق التالية لكل مغربي: الحد الأدنى الذي يكفل عيشا لائقا، والسكن له ولعائلته، الأمن للمغاربة على أنفسهم وأموالهم، وضمان عدالة صالحة ونزيهة، ومساواة الجميع أمام القانون، والتفتح الفكري والخلقي للفرد المغربي[63].

من خلال قراءة هذا الميثاق نجد أنه حدد أهدافه العاجلة والمتمثلة في ضمان إلغاء الحماية وجميع أشكال السيطرة الأجنبية، وهذا ما يطرح حلا للمشكلة الخارجية، في المقابل وضع تصورات عامة للمشكلة الداخلية كمحاور آجلة، وهي الإصلاح في جميع الميادين السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وبهذا الطرح تفرد حزب الشورى والاستقلال عن بقية الأحزاب المغربية بتشريحه للوضع المغربي على عهد الحماية الفرنسية على أن مشكلة

البلاد المخزنية قائمة على شطرين **أولاهما** خارجية وحلها يكون عن طريق العمل من أجل تحقيق هدف الاستقلال، **وثانيها** داخلية لا مفر فيها إلاّ بإقامة "ملكية ديمقراطية"، ويركز دستور الحزب على إيجاد حلول للمشكلة الداخلية[64]، وهذا ما تفسره مقالة للوزاني في جريدة "الرأي العام " الذي ذهب إلى حدّ التأكيد: "الدستور وما أدراك ما الدستور، به يكون للأمة شأن في موطنها، وكأنه بين الأمم الحية الراقية ولهذا لا يكون من الغلو إذا ما قلنا أن الأمة التي لا دستور لها أمة متأخرة"[65]، وهذا الدستور لابد عليه أن يحفظ **أولا**: تعاليم الإسلام دين الشعب المغربي ودولته،**وثانيا** يُفرض عليه أن يحافظ على اللغة العربية لغة المغرب الدينية والقومية"[66].

إن طرح فكرة الدستور في ظل معركة الاستقلال ظلت عامة، ولم تعط أية تصورات واضحة ومفصلة حول إشكالات البُعد الثقافي فظرفية مقاومة الاستعمار والتفوق عليه لم توفر شروط التحليل والمناقشة لها، فالكثير من القضايا الثقافية بقيت مؤجلة لأنها قد تعصف بالوحدة الوطنية وضمان تماسك مكوناتها في ظل وجود خطر أعمق وهو الاستعمار[67]، كما أن غموض النصوص البرنامجية في تقديمها لتصورات الكثير من القضايا الثقافية بقي رهن التقاليد الكتابية والتجربة الحزبية غير العريقة[68]، وبالرغم من أن التيار الليبرالي كان الأكثر تحمسا لوضع البرامج وللمسألة الدستورية بما تحويه من تصورات إلّا أنها تميزت بالشحوب الفكري[69].

وبالرغم من فقدان المطالب الثقافية المكانة الأساسية التي حظيت بها في فترة المطالب بالإصلاحات، إلّا أنه بظهور مطلب الاستقلال سنلاحظ مكانة تصاعدية للبُعد الثقافي على مستوى الممارسة، وعرفت المدارس الحرة نموا مطردا واتسمت بالهيكلة والتنظيم، وهذا ما تؤكده الاحصائيات أين قفز عدد المسجلين بها من بضعة آلاف إلى 20.000 تلميذ سنة 1954 والسبب هو تبني شعار الاستقلال الذي أعطى للحركة الوطنية المغربية بالمنطقة السلطانية حلف وطني قوي نظرا لردود الأفعال الفرنسية العنيفة[70] مما أكسب الحركة الوطنية المغربية التحاما مع الجماهير المغربية[71]، وتحالفا مع المؤسسة السلطانية المخزنية، وانعكس هذا الأمر إيجابا على نشاط المدارس الحرة، ومعها أمر

السلطان محمد الخامس"1911-1961" بتأسيس مصلحة خاصة بالتعليم الحر مركزها دار الحكومة الشريفة، ووضعت مناهج موحدة وتطبيقها إجباري بالنسبة للمدارس في الجبهتين الجنوبية والشمالية[72] فالمدارس الحرة في سياق مرحلة المطالبة بالاستقلال أصبحت نظاما قائما بذاته فالمنهاج موحد والشهادة معترف بها وتفعيل الرقابة لإطارات التكوين كانت من صميم مهام مصلحة التعليم الحر[73].

بالمقابل أكدت الحركة الوطنية المغربية في سياق المطالبة بالاستقلال على أنها جزء لا يتجزأ من العالم الإسلامي، وذلك في خضم انتقال المركز الخارجي للحركة الوطنية المغربية والمغاربية من باريس إلى القاهرة، وبظهور البوادر الوحدوية في الأقطار العربية بتأسيس جامعة الدول العربية بتاريخ 22 مارس 1945م، والتي شكلت حافزا ووعيا بالبعد العربي الإسلامي المغاربي، ومشاركة الحركة الوطنية المغربية في لجنتها الثقافية بوفد يمثل المنطقة السلطانية، وزاد هذا الارتباط باستقرار المناضلين المغاربة: علال الفاسي ومحمد بن عبد الكريم الخطابي في القاهرة، وقد عرف العمل الوحدوي ذروته مع تأسيس مكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة [74]، وفي هذا يورد علال الفاسي في مقدمة كتابه الحركات الاستقلالية: "إن الصراع اليوم على المغرب في أشد ما يكون بين نفوذ الشرق العربي، وبين نفوذ الغرب اللاتيني، وإن المغرب قد اختار، وإن النصر حليف العروبة باختياره والحرية بكفاحه"[75].

**الخاتمة:**

إن الحماية الفرنسية في المغرب بالمنطقة السلطانية عملت على خيار الاختراق للسيطرة بأقل تكاليف ممكنة، وبمراهنة على استيعاب مكونات المجتمع من خلال اخضاع النفوس، وكان أهم خيارتها البُعد الثقافي مجسدة ذلك في عدّة مظاهر أهمها السياسة البربرية، ولهذا ارتكزت هذه السياسة على العّرف البربري كمصدر أساسي للشخصية البربرية بدل الإسلام، وعلى هذا الأساس رسمت دوائر الحماية الفرنسية السياسة البربرية وعرفت أوجها بصدور الظهير البربري 16 ماي 1930.

بيد أن هذه السياسة لقيت فشلا ذريعا فكانت أداة رئيسية في استنهاض الوعي الوطني، لذلك كان العمل على فضح السياسة البربرية وحماية الشخصية الوطنية والبّعد الثقافي المغربي بمختلف الوسائل من التحديات الأساسية لدى النخبة الوطنية المغربية، وفي ظل هذه الظروف برزت المكانة الأساسية للبّعد الثقافي لدى الحركة الوطنية المغربية بالمنطقة السلطانية في سياق المطالبة بالإصلاحات 1930-1943 في مختلف أدبيات الحركة الوطنية المغربية حيث تقدم وثيقة مطالب الشعب المغربي 1934النموذج الأبرز، وما يؤكد هذا الطرح استمرارها كمصدر هام لمختلف أدبيات الحركة الوطنية لغاية 1943، رغم انشقاق الحركة الوطنية وتنوع مشاربها بعد هذه السنة.

ومع تصاعد المد المطلبي للاستقلال سيجعل من المسألة الثقافية بأبعادها المختلفة تصورا ضمن مشروع الاستقلال المغربي العام، وفيها تتجلى مظاهر الاهتمام بالبّعد الثقافي لدى الحركة الوطنية المغربية على مستوى الممارسة بدل المطالبة، وستتجسد أهم صورها في التواصل والولاء للمؤسسة السلطانية المخزنية، والتي أصبحت جزء من الحركة الوطنية وفي نمو حركة المدارس الحرة، واعتبار المغرب جزء لا يتجزأ من الدول العربية والإسلامية، لكن معركة الاستقلال والتجربة الحزبية الفتية ومحاولة المحافظة على الوحدة المغربية في ظل وجود خطر الاستعمار الفرنسي ستحول دون وضوح تصورات الهوية والمسألة الثقافية ضمن برامج الحركة الوطنية المغربية.

**قائمة المصادر والمراجع:**

**الوثائق:**

- ظهير شريف خاص بالنظام العرفي البربري، **الجريدة الرسمية للدولة المغربية الشريفة المحمدية**، ع919، السنة التاسعة عشر، الرباط، المغرب، 6 جويلية 1930.
- الأرشيف الشخصي لأبو بكر بنونة، **من أعلام تطوان الحاج عبد السلام بنونة 1888-1935**، م2، موقع مكتبة أبو بكر بنونة تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/01/01 http://www.aboubakrbennouna.com.

3- Comite d'Action Marocaine, **Plan le Réforme Marocaine**, Imprimerie labore, France, 1934.

**الكتب:**

**باللغة العربية:**

- برنار سطيفيان، **تاريخ الصراع الفرنسي المغربي 1943- 1956**، تر حسان المعروفي، إفريقيا الشمالية، المغرب، 2010.
- بلقزيز عبد الإله وآخرون، **الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية 1947-1987 محاولة في التأريخ**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.
- الجابري محمد عابد ، **أضواء على مشكل التعليم**، دار النشر العربية، الدار البيضاء، المغرب، 1985.
- ديمس جيمس، **حركة المدارس الحرة بالمغرب 1919-1970**، تر السعيد المعتصم، ط1، مطبعة النجاح الجديد، الدار البيضاء، المغرب، 1991.
- ظريف محمد، **الأحزاب السياسية المغربية 1934- 1975م**، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، الدار البيضاء، المغرب، 1993.
- غلاب عبد الكريم، **تاريخ الحركة الوطنية المغربية**، ط3، مطبعة النجاح الجديدة، ج1، الدار البيضاء، المغرب، 2000.
- الفاسي علال، **الحركات الاستقلالية في المغرب**، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1948.
- الفاسي علال، **النقد الذاتي**، ط1، المطبعة العالمية، القاهرة، 1952.
- القادري أبو بكر، **مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية 1930-1940**، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، ج1، الدار البيضاء، المغرب، 1992.
- القادري أبو بكر، **قصة النهضة: سجل كفاح الحركة الوطنية المغربية من أجل مدرسة عربية إسلامية**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1984.

- مالكي أمحمد، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.
- معنينو أحمد، **مذكرات وذكريات**، مطبعة سبارطيل، ج2، طنجة، المغرب، (د.ت).
- الوزاني محمد حسن، **حرب القلم**، ط1، مؤسسة حسن الوزاني، ج1،المغرب، 1981.
- الوزاني محمد حسن، **حرب القلم** ، مؤسسة حسن الوزاني، فاس، ج3، 1982.
- الوزاني محمد حسن، **مذكرات حياة وجهاد التاريخ السياسي للحركة الوطنية المغربية**، ، فاس، ، مؤسسة محمد بن حسن الوزاني، ج3 مرحلة الانطلاق والكفاح 1930-1934، المغرب،المغرب،1984.
- الوزاني محمد حسن، **مذكرات حياة وجهاد التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية**، مؤسسة محمد بن حسن الوزاني، ج4 حركة المطالب والدعوة إليها 1934-1936، المغرب، 1982 .
- الوزاني محمد حسن، **مذكرات حياة وجهاد التاريخ السياسي للحركة الوطنية المغربية**، مؤسسة الحسن الوزاني، ج6، ظهور الأحزاب والمطالبة بالاستقلال 1937-1946، المغرب، 1982.

باللغة الفرنسية:

1- Ouazzani Mohamed Hassen, **Combat d'un nationaliste marocain**, T1, Fondation Mohamed Hassan Ouazzani, Maroc,1987.

2- Robert Rezette, **les Partis Politiques Marocains**, Libraire Armand Colin, Paris, 1955.

**المقالات:**

- زادة محمد، " طبيعة وآليات اشتغال الأحزاب السياسية الوطنية في مغرب الحماية"، **مجلة أمل**، ع 10-11، الدار البيضاء، المغرب، 1997.
- صاري أحمد، "شكيب أرسلان والحركة الوطنية الجزائرية"، **مجلة العلوم السياسية**، ع13، جامعة محمود منتوري قسنطينة، الجزائر، 2000 .
-عادل عبد اللطيف، "الحركة الوطنية المغربية والاحتشام الدستوري"، **مجلة أبحاث**، السنة الواحد والعشرون، ع56، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، المغرب، 2005.

**الأطروحات:**

- بوليغيتي بلقاسم، **لجنة تحرير المغرب العربي وإسهاماتها في توحيد الكفاح المسلح 1948- 1956**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2012.

- حواس محمد، **الحركة الوطنية المغربية في المنطقة السلطانية مقاربة في المضامين 1930-1951**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر)، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر 2، 2017/2016.

**الهوامش:**

[1]- ولد في 25 ديسمبر 1869 بلبنان، أديب ومفكر ورجل سياسة، للمزيد انظر. أحمد صاري "شكيب أرسلان والحركة الوطنية الجزائرية"، مجلة العلوم السياسية، ع13، جامعة محمود منتوري قسنطينة، الجزائر، 2000، ص 130.

[2]- محمد بن حسن الوزاني، مذكرات حياة وجهاد التاريخ السياسي للحركة الوطنية المغربية، مؤسسة محمد بن حسن الوزاني، ج3 مرحلة الانطلاق والكفاح 1930-1934، المغرب، 1984 ، ص 208.

[3]- علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1948، ص - ص 166 -165.

[4]- وهم: علال الفاسي، أحمد بوعياد، أحمد مكوار، محمدحسن الوزاني، وحمزة الطاهري، أما الأعضاء الاخرون وهم العربي بوعياد، الحسن بوعياد، محمد الدبوري، إدريس برادة، وعبد القادر التازي، للمزيد انظر. محمد ظريف، الأحزاب السياسية المغربية 1934-1975م، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، الدار البيضاء، المغرب، 1993، ص24.

[5]- يشير الباحث والمؤرخ المغربي عبد الكريم غلاب أن الزاوية لا يزيد عدد أعضائها عن 20 شخصا، تكونت حوالي سنة 1931، الأعضاء علال الفاسي أحمد بلافريج والحاج عمر بن عبد الجليل ومحمد حسن الوزاني انضم إليها فيما بعد محمد اليزيدي بعد عودته من المنفى، ويذكر أن الطائفة تأسست بعدها وهي مصغرة عنها. للمزيد انظر عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية المغربية، ط3، مطبعة النجاح الجديدة، ج1، الدار البيضاء، المغرب، ص 77.

[6]- محمد ظريف، المرجع السابق، ص- ص، 24-32.

[7]- محمد زادة، "طبيعة وآليات اشتغال الأحزاب السياسية الوطنية في مغرب الحماية"، مجلة أمل، ع 10-11، الدار البيضاء،المغرب، 1997، ص 113.

[8]- ظهير شريف خاص بالنظام العرفي البربري، الجريدة الرسمية للدولة المغربية الشريفة المحمدية، ع919، السنة التاسعة عشر، الرباط، 6 جويلية 1930. ص 2.

[9]- امحمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص 203.

[10]- أبو بكر القادري، مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية 1930-1940، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، ج1، الدار البيضاء، المغرب، 1992، ص- ص ،121- 122.
[11]- محمد بن الحسن الوزاني، المصدر السابق، ص 206.
[12]- الأرشيف الشخصي لأبو بكر بنونة، من أعلام تطوان الحاج عبد السلام بنونة 1888-1935، م2، ص413. موقع مكتبة أبوبكر بنونة تم الاطلاع عليه بتاريخ 01/01 / 2016 http://www.aboubakrbennouna.com
[13]- من هذه الشخصيات: جون لونغي jean Longue، والشخصية اليسارية بيير رونوديل Pieer Renaudel، والنائب البرلماني فرانسوا ألبير، ومن وزير التعليم الاسباني آنذاك دولوس ريوس، للمزيد انظر محمد بن حسن الوزاني، المصدر السابق، ص 214.
[14]- الأرشيف الشخصي لأبوبكر بنونة، المصدر السابق، ص420.
[15]- محمد حسن الوزاني، المصدر السابق، ص 218.
[16]- محمد حواس، الحركة الوطنية المغربية في المنطقة السلطانية مقاربة في المضامين 1930-1951، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر 2، موسم 2016/ 2017، ص 277.
[17]- محمد الظريف، المرجع السابق، ص 32.
[18]- نفسه، ص 133.
[19]- Mohamed Hassen Ouazzani, Combat d'un nationaliste marocain, T1, Fondation Mohamed Hassan Ouazzani, Maroc,1987, p185, pp 185-210.
[20]- محمد حسن الوزاني،المصدر السابق، ص215.
[21]- محمد حسن الوزاني، المصدر السابق، ص 219.
[22]- محمد حواس، المرجع السابق، ص 279.
[23]- نفسه، ص 280.
[24]- عبد الكريم غلاب، المصدر السابق، ص 82.
[25]- محمد حسن الوزاني، المصدر السابق، ص 217.
[26]- محمد حواس، المرجع السابق، ص 287.
[27]- محمد حسن الوزاني، المصدر السابق ، ص 352.
[28]- نفسه، ص-ص 346-347.
[29]- نفسه، ص 449.
[30]- نفسه، ص 392.
[31]- نفسه، ص 394.
[32]- محمد حواس، المرجع السابق، ص 304.
[33]- محمد بن حس الوزاني، مذكرات حياة وجهاد التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية، مؤسسة محمد بن حسن الوزاني، ج4 حركة المطالب والدعوة إليها 1934-1936، المغرب، 1982، ص 65.
[34]- محمد ظريف، المرجع السابق، ص32.

[35]-Comite d'Action Marocaine, Plan le Réforme Marocaine, Imprimerie labore, France, 1934,p 5-18
[36]- Ibid, p 19.
[37] -Ibid, pp 56-57.
[38]- Ibid, p 130.
[39]- امحمد مالكي، المرجع السابق، ص 263.
[40]- Comite d'Action Marocaine , op.cit, pp 83-93.
[41]- جيمس ديمس، حركة المدارس الحرة بالمغرب 1919-1970، (تر) السعيد المعتصم، ط1، مطبعة النجاح الجديد، الدار البيضاء، المغرب، ص55.
[42]- محمد زادة، المرجع السابق، ص 108.
[43]- محمد حواس، المرجع السابق، ص 329.
[44]- نفسه، ص 347.
[45] - نفسه، ص 370.
[46]- سطيفيان برنار، تاريخ الصراع الفرنسي المغربي 1943- 1956، (تر) حسان المعروفي، إفريقيا الشمالية، المغرب، 2010، ص51.
[47]- محمد بن حسن الوزاني، حرب القلم، ط1، ،مؤسسة محمد حسن الوزاني، ج1، المغرب، 1981، ص- ص20-26.
[48]- أحمد معنينو، مذكرات وذكريات ، مطبعة سبارطيل، ج2، طنجة، (د.ت)، ص 156.
[49]- امحمد مالكي، المرجع السابق، ص-ص387-393.
[50]- محمد حسن الوزاني، مذكرات حياة وجهاد التاريخ السياسي للحركة الوطنية المغربية، مؤسسة الحسن الوزاني، ج6، ظهور الأحزاب والمطالبة بالاستقلال 1937-1946، المغرب،1982، ص-ص، 79-83.
[51]- سطيفيان برنار، المرجع السابق، ص-ص 55-56.
[52]- امحمد مالكي، المرجع السابق، ص 401.
[53]- سطيفيان برنار، المرجع السابق، ص62.
[54]- محمد حسن الوزاني، مذكرات حياة وجهاد، المصدر السابق، ج6، ص-ص 117-123.
[55] -عبد الكريم غلاب، المصدر السابق،ج2، ص273.
[56]- امحمد مالكي، المرجع السابق، ص-ص409-411.
[57]- عبد الكريم غلاب، المصدر السابق،ج2، ص 260.
[58]- امحمد مالكي، المرجع السابق، ص324.
[59]- سعيد بنسعيد العلوي، الوطنية والتحديثية في المغرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997 ص 79.
[60]- علال الفاسي، المصدر السابق، ص 521.
[61]- علال الفاسي، النقد الذاتي، ط1، المطبعة العالمية، القاهرة، 1952، صفحة تصدير الكتاب غير مرقمة.

[62]- تأسس الحزب في المؤتمر التأسيسي الذي عقد بمدينة الدار البيضاء بتاريخ 27-28-29 جويلية 1946م، ووقع المؤتمرون على " ميثاق الاستقلال القومي" كبرنامج للحزب كما انتخبوا مكتبا سياسيا له، وفي سنة 1950م عقد المؤتمرون على " ميثاق" يحدد مبادئ ووسائل العمل وأدخلوا تغييرا على تركيبة المكتب السياسي، كما أصدر الحزب جريدة الرأي العام الناطقة باسمه في أفريل 1947م، وخلق مجموعة من التنظيمات الموازية مثل " الرابطة القلمية" و" جمعية أخوات الصفاء" و" تنظيم الطلبة الشوريين" . للمزيد انظر.
Robert Rezette, les Partis Politiques Marocains, Libraire Armand Colin, Paris, 1955, p 161.

[63]- أحمد معنينو، المصدر السابق، ج4، ص-ص 90-91.

[64]- محمد الظريف، المرجع السابق، ص-ص 84-86.

[65]- محمد حسن الوزاني، حرب القلم، مؤسسة حسن الوزاني، ج3، فاس المغرب، 1982، ص 66.

[66]- نفسه، ص 68

[67]- امحمد مالكي، المرجع السابق، ص 466.

[68]- عبد الإله بلقزيز وآخرون، الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية 1947- 1987 محاولة في التأريخ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص 520.

[69]- عبد اللطيف عادل، "الحركة الوطنية المغربية والاحتشام الدستوري"، مجلة أبحاث، السنة الواحد والعشرون، ع56، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، المغرب، 2005، ص34.

[70]- محمد عابد الجابري، أضواء على مشكل التعليم، دار النشر العربية، الدار البيضاء، المغرب، 1985، ص- ص 40-57.

[71]- سطيفيان برنار، المرجع السابق، ص73

[73]- أبوبكر القادري، قصة النهضة سجل كفاح الحركة الوطنية المغربية من أجل مدرسة عربية إسلامية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1984، ص39.

[73]- جون جيمس ديمس، المرجع السابق، ص 74.

[74]- بلقاسم بوليغيتي، لجنة تحرير المغرب العربي وإسهاماتها في توحيد الكفاح المسلح 1948- 1956، (رسالة مقدمة لنيل شهادة ال ماجستير)، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2012، ص- ص 43- 45.

[75]- علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، المصدر السابق، ص 53.